العدد (2012) السنة الثامنة - الجمعة (14) كانون الثاني 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

يستنكرون الفتنة الطائفية التي تمر بها البلاد

المسيحيون العراقيون ينادون بمحافظة مستقلة توفر لهم الأمن

بغداد / متابعة المدى

لا يخفي المسيحيون العراقيون خوفهم مما يحدث من استهداف متعمد لهم، على الرغم من تأكيدهم على تمسكهم بوطنهم وحبهم له، مؤكدين أن هذه الاستهدافات غايتها إثارة الفتن الطائفية بين المسيحيين والمسلمين، والهدف منها وضع العراق في حالة عدم استقرار، وهذا ما يقوله أيضاً العراقيون المسلمون. ويعتبر البعض أن المسيحيين العراقيين وفي الشرق الأوسط بشكل عام، هم جزء مهم من الشعب العراقي ومن شعوب المنطقة والإساءة إليهم إساءة للدين الإسلامي وللأمة العربية والإسلامية أيضاً.

تعدّ المسيحية ثاني ديانة في العراق من حيث العدد بعد الإسلام، وهي ديانة معترف بها في الدستور العراقي الذي يقول بوجود أربع عشرة طائفة مسيحية في العراق مسموح التعبد بها. ويتوزع أبناؤها على عدة طوائف يتحدث غالبيتهم اللغة العربية كلغة أم، في حين أن نسبة منهم تتحدث السريانية بلهجاتها العديدة واللغة الأرمنية أيضاً.

حسب إحصاء عام ١٩٤٧، كانت نسبة المسيحيين في العراق (٣،١٪) أي نحو ١٤٩ ألف نسمة من أصل أربعة ملايين ونصف عراقي آنذاك، فيما قدر عددهم في الثمانينيات بين المليون والمليوني نسمة من مجموع السكان. وتشير المصادر إلى أن هذه النسبة انخفضت بسبب الهجرة خلال فترة التسعينيات، حيث قامت حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي تسبب في أوضاع اقتصادية وسياسية متردية. وتواصلت الهجرة بعد عام ٢٠٠٣ بسبب اندلاع أعمال العنف الطائفي والعمليات الانتحارية التي ضربت البلاد.

ويتحدث الأب الدكتور سعد سيروب من الكنيسة الكاثوليكية في بغداد موضحاً أنه "لا توجد إحصائيات ثابتة وواضحة، لكن نحن نقدر عدد المسيحيين الموجودين في العراق من ٥٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف شخص، والعدد قليل بسبب الهجرة".

وتجدر الإشارة إلى أن المسيحيين في العراق موجودون في محافظات العراق كافة تقريباً، لكن وجودهم يتركز في العاصمة بغداد، حيث يتواجد أكبر تجمع سكاني لهم، وكذلك في منطقة سهل نينوى قرب الموصل شمالي العراق، كما أنهم يتواجدون في دهوك وأربيل والموصل والبصرة والعمارة والحلة وبعقوبة والحبانية وكركوك وغيرها، وهناك تتواجد كنائس لهم يؤدون فيها طقوسهم الدينية.

إدانة الاستهدافات

يحاول عدد من المواطنين إيجاد التفسيرات لما حدث من استهداف للمسيحيين في العراق، فيقول عصام يوسف أن "أسباب الاستهداف واضحة ليس لكوننا مسيحيين فقط بل لإظهار العراق أمام العالم بالشكل السيئ كبلد لا يستطيع أن يحمي مواطنيه، ربما نكون كمسيحيين مقصودين فعلاً لكنني أعتقد أن المسألة أكبر، فهناك خونة وهناك متطرفون من دول لا تريد للعراق الخير والسلام". وأضاف "أنا لا أفكر بالهجرة أبداً لأنني أعلم أن الحياة بعيداً عن العراق لن تكون سعيدة".

ويرى فاضل كريم أن "الأخوة المسيحيين جزء من هذا البلد وما يتعرضون له هو من المتطرفين المدفوعين من دول يمارس حكامها التطرف والقتل على الهوية والطائفة، وهم يريدون استمرار العنف وخراب العراق لأنهم يخافون من المستقبل"، ويضيف "لا أحد يكره الأخوة المسيحيين وهم لا يسببون الأذى لأحد، لكن أزلام النظام السابق هم وراء كل هذه الجرائم بالاتفاق مع المتطرفين".

ويعبر القس بطرس عن حزنه الشديد لما يجري بالقول "أنا حزين جداً لما يتعرض له المسيحيون من استهداف متعمد من قوى الظلم والظلام، وهذه القوى من أصحاب الأفكار الميتة والعقيمة التي لا تحب الله ولا تحترم زرعه الذي هو الإنسان، وهي منتشرة ليس في العراق فقط بل في دول عديدة، ورأينا مؤخراً ما حدث في كنيسة القديسين في مصر، فالكراهية واحدة ووراءها دول وعناصر خبيثة". وأضاف "المسيحيون هم أبناء الوطن العراقي ولأنهم أقلية ومخلصون لوطنهم على الحكومة أن تحميهم وتمنحهم الأمان والاطمئنان، وعليها أن تعرف أن التعرض للمسيحيين هو تعرض للدولة العراقية في ثوبها الجديد ونظامها الجديد.

وتابع القس بطرس قائلاً: "الذين هاجروا كانوا مضطرين وعيونهم تنظر إلى وطنهم، ولا أعتقد أنهم يشعرون بالراحة خارج العراق، لأن الغربة قاسية، ولست مع من يطالب بمحافظة خاصة للمسيحيين لأنها ستزيد الكراهية وتحرض على العنف أكثر".

رواد العراق

يرى سعيد شامايا الأمين العام للمنبر الديمقراطي الكلداني أنه "يقال دائماً "المكون المسيحي" وفي الحقيقة هو مكون قومي وهو مغبون منذ القدم، مع أن له شأنا كبيرا وأساسا في العراق، والكلدان والسريان والآشوريون لهم مواقع جيدة في التطور الحضاري للعراق نعتز به"، ويشير إلى أن المسيحيين "هم بناة، ولو نتذكر في القريب سواء في الموصل أو بغداد كانوا أوائل من نشر الثقافة والمطابع ومن أسس المسارح وكانت لهم مجلات وجرائد، فهل هذا يعتبر مخالفاً للحضارة أو للقيم الإنسانية، فلماذا يكافأ المسيحيون بهذا الشكل؟".

ويعتبر شامايا أن "ادعاء أن قوى إرهابية هي التي تعتدي على المسيحيين، لكن على السلطة المعنية الموجودة في وطننا أن تهتم بهذا الأمر وتوليه اهتماما خاصاً، ليس كما لو حصل أي اعتداء على مسلمين، بل بشكل أكبر"، مشيراً إلى وجود "إمكانات لدى المسلمين غيرها عند المسيحيين، فالمسلمون لديهم أخذ الثأر والأكثرية والحصول على تعويضات ومنافع بينما المسيحي (الكلداني السرياني الآشوري) محروم منها كما أنهم قلة، لذلك نعتبر هذا الأمر سياسياً يهدف لإخلاء الوطن الذي هو بحاجة إلى هؤلاء البناة الرواد دائماً، وإخلاء الوطن من هؤلاء خسارة للعراق وللمسلمين ولمجموع الشرائح العراقية".

ولفت إلى أنه "لم نلمس من المسيحيين يوماً أن يكونوا أعداء أو خصوماً أو مخالفين للقوانين والأنظمة، بل دائماً هم القادة في المنظمات الثقافية والإنسانية ومجتمعهم خال دائماً من المشكلات والمصاعب"، ويجري "مقارنة بسيطة بين القرى المسيحية والقرى الإسلامية، فنجد الأولى دائماً متحابة، بينما المشكلات في القرى الأخرى موجودة، فهذا يدل على شيء يجب أن يؤخذ بالاعتبار وهو أن هذا المكون هو باني ويجب رعايته وأن يكون مثالاً لبقية المكونات والشرائح، وأن يصان وجوده في البلد وتعطى حقوقه".

ويتطرق شامايا إلى الفكرة التي اقترحها رئيس الجمهورية العراقي "بأن تكون للمسيحيين محافظة مستقلة، كما أن رئيس الوزراء وكل المسؤولين صرحوا أن هذا المكون القومي بحاجة إلى رعاية وأن يعطى حقوقه ونحن بانتظار هذه الحقوق ونعمل لتحقيقها"، معتبراً أن "محافظة لهؤلاء ليس ظلماً لأحد وليس سرقة من أحد، فمحافظة لهم في الأماكن التي يعيشون فيها منذ القدم، وبدأت منذ أيام النظام السابق محاولات تشويه هذه الأماكن ديموغرافياً بتسريب عناصر أخوة من العرب أو الشبك أو الأكراد إلى هذه الأماكن لتشويهها ديموغرافيا وهذا ما يحصل اليوم في أقضية وقصبات كبيرة، ونحن نطالب الحكومة بإيقاف هذا الأمر وإخلاء العناصر كما حصل في كركوك مثلاً حيث تمت إعادة النازحين إلى أماكنهم". وأضاف "نحن نريد أقضيتنا خالية من التشويه الديموغرافي، ونريد أن ندير أمورها وتكون أساساً لمحافظة، وهذه المحافظة تكون كجسر جيد بين الكرد وبين العرب".

حماية المسيحيين فوق طاقة الحكومات

يعتقد الفريد سمعان الأمين العام للأدباء والكتاب في العراق أن "الموضوع هو إثارة فتنة طائفية والعبث بالعراق منذ سقوط الدكتاتورية، وتحويله إلى صورة مشوهة للشعوب التي تتطلع إلى المستقبل، هذا ما يجري للأسف بعد أن تخلص الشعب العراقي من الدكتاتورية لكي يبني حياة جديدة، ويتبنى حياة ديمقراطية ويعمل من أجل مستقبل نظيف وأمن واستقرار".

وأضاف "يبدو أن حماية المسيحيين فوق طاقة الحكومات الحالية، لأن الآن تتكشف حقائق عجيبة غريبة أن ضمن أجهزة الأمن اكتشفوا من يتعامل مع هؤلاء الإرهابيين، فاستهداف المسيحيين جاء فجأة بعد ضرب كنيسة سيدة النجاة، فهل جاء بشكل عابر أو هناك خطة معينة كي لا يلقى المسيحيون تعاطف الإسلام المعتدل، فالسيد الحكيم زار سيدة النجاة مرات عدة وكذلك زارها مسلمون معتدلون طيبون يؤمنون أن لكل مجموعة من البشر دينهم وتقاليدهم وعاداتهم، وهؤلاء لم يصدر منهم شيء عنيف أو تحريض بل كانوا متجاوبين مع الحق ومع العدالة وحقوق الإنسان".

التطرف يضرب المسيحية والإسلام

يعتبر سمعان أن "هناك متطرفون لا يستهدفون المسيحيين فقط، فبعد ضرب سيدة النجاة حدثت عشرون حادثة للإسلام وقتل فيها مسلمون من شتى الأجناس، ثم نحن في العراق، ما شاء الله، يجب أن يكون لنا في كل يوم مشهد دموي، وهذا ما يؤسف له أن يكون الإتحاد والتضامن ضد الدكتاتوريات وضد الاستعمار قد تحول الآن إلى صراع داخلي بين الأفراد بحجة الدين، إنما (لي ديني ولك دينك) فليس من حقك أن تتعرض لي وليس من حقي أن أتعرض لك، فمارس تقاليدك وأنا أمارس تقاليدي، أد صلواتك وأنا أؤدي صلواتي، إعمل من أجل الخير، وأنا أيضا أعمل من أجل الخير، وإن عملت شيئاً من أجل الشر عاقبني، وإن عمل الجانب الآخر من أجل الشر عاقبه أيضاً، القانون يجب أن يسود في المجتمع".

وحول موضوع هجرة مسيحيي العراق قال سمعان "لا أتوقع أي حياة أفضل للمسيحيين في بلاد الهجرة، على العكس نسمع أن العراقيين الذين يهاجرون يعانون كثيراً، وهم يقضون ستة أشهر في معسكرات للمهاجرين ويعانون من قلة الطعام والشراب وسوء السكن والتقصير في توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، لذلك لا يجد العراقيون أجمل من الوطن وأروع منه، وأنا شاهدت العراقيين في دول عدة يحنون جميعهم للعودة إلى العراق، بما فيهم مسلمون وليس فقط مسيحيون، وبينهم شخصيات هامة، لكن لماذا هاجروا؟ وهؤلاء ليسوا مسيحيين، الجواب واضح لأن الوضع السياسي لم يعد يحتمل هذا التآخي والتآلف، ولأن هناك عناصر تريد أن تحول العراقيين إلى مجزرة وإلى صراع بين الطوائف المختلفة والأديان وهذا أمر مرفوض، واستغل اللصوص هذه الأمور وبدأوا يسرقون ويقتلون بدعوى أنهم ضد المسيحيين وفعلياً هم ليسوا ضد المسيحيين، لأن المسلمين الحقيقيين أعزاء على المسيحيين والعكس صحيح، وهؤلاء يحاولون إثارة الفتنة الطائفية في البلد والسير به إلى أسوأ مكان يمكن أن يصل إليه واعتباره غابة للمتوحشين وهذا ليس هدف العراقيين".

فشل استخباراتي في كشف الجناة وتوقعات بارتفاع معدل الاغتيالات

عمليات بغداد تقر بتشتت المعلومة الاستخبارية وتعلن تشكيل خلية استخبارية جديدة بأمر المالكي

بغداد / متابعة المدى

أثارت اغتيالات بكاتم الصوت طالت ضباطا ومسؤولين، الخوف الممزوج بالغضب من عجز الأجهزة الأمنية عن توفير الحماية لمواطنيها. وتوالت في الأسابيع نفسها عمليات اغتيال طالت مواطنين وموظفين في المؤسسات الحكومية على حد سواء باستخدام سلاح كاتم للصوت.

وتحدث الاغتيالات بكاتم الصوت بطريقة مباغتة دون أن تثير الانتباه، حيث روى سالم ناعور بائع مواد غذائية في منطقة الشعب حادثة اغتيال ٣ مواطنين مطلع هذا الأسبوع قائلا: "حدث الأمر بسرعة خاطفة، ترجل ٣ رجال من سيارة حديثة، وشهروا مسدسات صوبوها نحو المارة بشكل عشوائي فسقط ٣ منهم وكاد عدد القتلى أن يتزايد لولا انتباه صبي كان على مقربة من الجناة حيث شاهدهم وهم يشهرون أسلحتهم، فهم بالصراخ وقام بتنبيهنا وركضنا نحو محلاتنا وأخرجنا أسلحتنا وحدثت مواجهة بيننا وبينهم، ثم لاذوا بالفرار في سيارة سوداء كانت تنتظرهم عند ناصية الشارع.

وفي الجرائم كلها التي يستخدم خلالها كاتم الصوت، ينجح الجناة بالفرار. حيث لا تخلو الأنباء اليومية من اغتيالات تطال ضحايا يسقطون صرعى فيما يفرّ الجناة.

وطبقًا لمصدر امني رفيع الشأن في وزارة الداخلية فان بغداد تشهد يوميا بين ٨ و١٠ عمليات اغتيال بكاتم الصوت وتزيد تلك النسبة طبقا للتوتر السياسي والتدخلات الخارجية.

وحسب المصدر فإن ظاهرة الاغتيالات التي ازدادت في الأسابيع الثلاثة الماضية تعتبر الأخطر والأكثر تطورًا وتعقيدًا،واعترف المصدر أن ملاحقة الجناة وإلقاء القبض عليهم يمثل تحديًا شديد الصعوبة على الأجهزة الأمنية، خصوصا إن أقدم الجناة على تنفيذ جرائمهم بدقة وهذا ما يحدث في الغالب، إذ يوفر كاتم الصوت للجاني سهولة الهروب وصعوبة التعقب من قبل الأجهزة الأمنية. وتزداد درجة الصعوبة مع تزايد كفاية الجاني فكلما كان متقنًا لاستخدام سلاحه في تنفيذ عمليته والفرار بسرعة من مكان الجريمة، كان إفلاته من العدالة أكثر سهولة وسرعة.

كلفة الكاتم من ٥-١٠ آلاف دينار فقط

وحسب المصدر فإن الإطلاقة هي عبارة عن اندفاع مجموعة من الغازات بسرعة ٣٠٠ من داخل اطلاقة السلاح ويصاحب طرد الغازات المحشورة داخل الإطلاقة صوتًا قويًا ناجمًا عن طرد تلك الغازات إلى الخارج، ويتم اللجوء إلى استخدام كاتم الصوت لحبس الصوت الذي يرافق وينتج عن اندفاع الإطلاقة. ويتم عملها عادة بربط اسطوانة بحز موجود في المسدس أو البندقية وظيفته استقبال الغازات المنطلقة من السلاح وامتصاص الصوت المرافق لاندفاع الإطلاقة.

إلا أن الميليشيات ومجموعات الموت في العراق اهتدت لطريقة يتم فيها تصنيع كاتم الصوت محليا.

وتعتبر مدن الصدر، الشيخ عمر، اليرموك، والفلوجة من أهم المناطق القادرة على تصنيع الكاتم حيث يعمدون إلى لحم اسطوانة يتناسب حجمها مع نوع وحجم السلاح بالسلاح المستخدم في الجريمة. وأصبح سائدًا استخدام كاتم الصوت في تنفيذ جرائم الاغتيالات الإرهابية وذلك لسهولة تصنيعه إضافة لرخص تكلفة تصنيعه. إذ تقدر كلفة تصنيعه بين ٥ و١٠ آلاف دينار فقط.

ويؤمن استخدام كاتم الصوت في تنفيذ الجريمة الحماية لمستخدمه، لأنه لا يثير أي شبهات أو جلبة على العكس من استخدام الأسلحة العادية التي تحتوي على جلبة كبيرة، من شأنها أن تعمل على توتر الجاني وجلب انتباه المجني عليهم. ويشهد جانب الرصافة من بغداد عمليات إرهابية تفوق تلك التي تحدث في جانب الكرخ.

ولفت المصدر إلى أن العراق يعاني بشدة من غياب المهنية والخبرة والتخصص الاستخباراتي، إضافة إلى فشل الحكومة في بناء جهاز امني استخباراتي متكامل طوال الأعوام الماضية. وهو أمر مكن المجموعات الإرهابية من النجاح في تنفيذ عملياتها. ويعتبر الحصول على المعلومات الاستخبارية خطوة أساسية لمكافحة الإرهاب والجرائم الجنائية لكن المحاصصة السياسية والطائفية، وغياب التوجه الوطني انعكس على أداء الأجهزة الأمنية وتسبب بفشل في أداء المهمات وذلك لخضوع أجهزة أمنية مثل المخابرات ووزارة الأمن الوطني وحتى وزارة الداخلية إلى إدارات سياسية تابعة لجهات حزبية وليست مهنية.

الجرائم أسبابها سياسية

ويعتبر ارتفاع معدل الجريمة في العراق عمومًا وبغداد خصوصًا، قياسيًا، مقارنة بدول عربية وأخرى مجاورة. ويعزو المصدر أسباب ذلك إلى غياب المهنية في المؤسسات الأمنية إضافة إلى الإخفاق في بناء نظام امني متقن، ولمحدودية الصلاحيات التي تمتلكها الأجهزة الأمنية.

من جانبها أعلنت قيادة عمليات بغداد، الخميس، عن تشكيل الخلية الاستخبارية الوطنية للعمل على توحيد المعلومات الاستخبارية ومن ثم بث المعلومة من جديد، فيما أقرت بتشتت في المعلومة الاستخبارية سابقا.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في مؤتمر صحافي عقده، أمس، ببغداد وحضرته "السومرية نيوز"، إن "المعلومة الاستخبارية كانت تعاني سابقا التشتت"، مبينا أن "القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي أمر بتشكيل الخلية الاستخبارية الوطنية، التي تعمل على توحيد المعلومات الاستخبارية ومن ثم بث المعلومة من جديد.

وأضاف عطا أن "العدو حاول ويحاول تغيير أسلوبه بين فترة وأخرى، بهدف إرباك عمل القوات الأمنية، إلا أن المراجعة السريعة للخطط الأمنية وإعادة التنظيم والانتشار الفوري والسريع أعطى نتائج إيجابية وملموسة لعمل القوات الأمنية"، مؤكدا أن "الطريق ما زال طويلا ويتطلب تضحيات وشحذ الهمم من قبل القوات الأمنية."

وأوضح المتحدث باسم عمليات بغداد أن "الأجهزة الأمنية تواصل العمل ليل نهار لتجفيف منابع الإرهاب، والقضاء على ما تبقى من الخلايا الإرهابية التي تحاول الظهور بين فترة وأخرى لتنفيذ عملياتها"، مؤكدا أن "المعلومة الاستخبارية في تطور مستمر، إلا أنها بحاجة لدور المواطن في تعزيز هذه المعلومة."

وأشار عطا إلى أن "المواطن ساهم بتحقيق مستوى متقدم من الأمن خلال الفترة الماضية، وهو يمتلك الآن دورا أساسيا لمساعدة القوات الأمنية من خلال التواصل بالمعلومة والإبلاغ عن الغرباء"، موضحا أن "تنظيم القاعدة أضعف الآن رغم تنفيذه عمليات إرهابية، مما كان عليه قبل سنة أو سنتين أو أكثر، وقد بدأ يترنح تحت ضربات القوات الأمنية العراقية".

وأكد المتحدث باسم عمليات بغداد أن "عمليات القاعدة الأخيرة، من خلال وضع العبوات الناسفة محلية الصنع في النفايات أو قرب المساجد وعمليات الاغتيال بأسلحة كاتمة للصوت، هي دليل واضح على عجز التنظيم عن مواجهة القوات الأمنية العراقية التي أصبحت الآن تمتلك زمام المبادرة".

وكانت قيادة عمليات بغداد أعلنت، أمس الأول، أن خلية الصقور الاستخبارية اعتقلت عدداً من قيادات الجيش الإسلامي بينهم مسؤول مفارز الاغتيالات بالأسلحة الكاتمة للصوت، بالتنسيق مع اللواء الـ٥٤، في الجيش العراقي التابع لعمليات بغداد خلال عملية الطارق التي نفذتها في مناطق متفرقة من العاصمة بغداد فضلا عن العثور على عدد من مخابئ الأسلحة والعتاد ضم كميات كبيرة من العتاد والأسلحة الكاتمة للصوت.وأطلقت قيادة عمليات بغداد، في الخامس من شهر كانون الثاني الحالي، عملية أمنية أطلق عليها "صولة صقور بغداد" لملاحقة المجموعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة والمجاميع الأخرى.

أزمة استبدال النواب تنتظر قرار المحكمة

بغداد / وكالات

أثارت عملية استبدال النواب الذين تسلموا مناصب تنفيذية في الحكومة بآخرين موجة من الخلاف داخل أروقة الكتل السياسية بسبب اعتراضات تقدمت بها بعض الكتل إزاء استبدال نواب من محافظات مختلفة. ويرى برلمانيون أن حل هذا الأمر هو لدى المحكمة الاتحادية وليس لدى مجلس النواب.

وقال عضو التحالف الوطني محمد سعدون الصيهود أن "تفسير المادة المتعلقة باستبدال النواب الذين تسلموا مناصب حكومية يعود إلى المحكمة الاتحادية وليس إلى مجلس النواب".

وأوضح الصيهود في تصريحات صحفية أن "من المفترض أن يكون قانون الانتخابات وفق الاستحقاق الانتخابي والمحافظة على حالة التوازن ضمن المحافظة لكي لا تدخل الكتل السياسية في إشكال هي في غنى عنه.

وأضاف الصيهود أن "هذا الموضوع لا يتعلق بالبرلمان وإنما بالمحكمة الاتحادية والموضوع الآن أمامها وهي التي ستحسمه.وتابع الصيهود أن "مجلس النواب يتسلم اسم النائب البديل من كتلته وليس من شأنه مراجعة ملف الشخص ما إذا كان من نفس المحافظة أم لا، وإذا كان قد أزاح مكان غيره".

وكان الخلاف بشأن هذا الموضوع بدأ عندما منح ائتلاف وحدة العراق المقعد الذي كان يشغله علي الصجري وهو من محافظة صلاح الدين إلى وزير الداخلية السابق جواد البولاني الذي هو من محافظة بغداد الأمر الذي أثار امتعاض أعضاء الكتلة وبالتحديد تيار الشعب احد مكونات الائتلاف الذين رفعوا دعوى قضائية ضد البولاني إلى المحكمة الاتحادية. وكان القيادي في تيار الشعب وعضو ائتلاف وحدة العراق عدنان الجبوري أعلن أن قضية الدعوة القضائية التي رفعها تياره ضد إحلال جواد البولاني في المقعد التعويضي للوزير علي الصجري وصلت إلى المحكمة الاتحادية وان المحكمة لم تحدد موعدا لانعقاد جلسة بهذا الشأن بعد.

من جهتها عزت عضو القائمة العراقية عالية نصيف أسباب حصول هذه الخلافات إلى خضوع هذا الأمر لأهواء رؤساء الكتل السياسية الذين لم يراعوا القانون" حسب قولها".

وأضافت نصيف أن "عددا كبيرا من المرشحين للانتخابات حصلوا على أصوات انتخابية كثيرة لكنهم لم يحصلوا على مقاعد نيابية بسبب كوتا النساء التي غبنت حقهم".

وأضافت نصيف أن "هؤلاء المرشحين غبن حقهم مرة أخرى من قبل رؤساء كتلهم من خلال منح مقاعد المستوزرين إلى أشخاص آخرين بعيدا عن قانون الانتخابات والدستور".

وفي السياق ذاته يرى خبراء أن المادة الثانية من قانون الانتخابات هي المعنية بهذا الشأن ولابد من تفسيرها بشكل صحيح من قبل المحكمة الاتحادية.

وقال الخبير القانوني حيدر الصوفي إن "المادة الثانية من القانون تجيز أن يكون النائب الذي منح المقعد الشاغر من غير محافظة لكن بشرط أن تكون المحافظة قد خلت من نواب صادقت المفوضية على انتخابهم، كما ينبغي ألا يكون هناك نائب من نفس المحافظة ومن نفس الكتلة ومن نفس القائمة له أولوية".

وأشار الصوفي إلى أن "المحكمة الاتحادية سوف تناقش هذا الموضوع وتناقش الأسماء التي صعدت فيما إذا كانت هي من نفس المحافظة أو من محافظة أخرى".

يذكر أن بعض منتقدي عملية تعويض أعضاء البرلمان المستبدلين يعتقدون أن النص القانوني الذي أعتمد أعد ليتناسب مع القائمة المغلقة التي عمل بها في الانتخابات الأولى ولا يناسب القائمة المفتوحة التي اعتمدت في ترشيح أعضاء البرلمان في الانتخابات الأخيرة.